

كلمة

**السيد الدكتور / محمد شاكر
وزير الكهرباء والطاقة المتجددة**

فى افتتاح

المؤتمر الثانى للطاقة تحت عنوان

” الطاقة ... ما بين الترشيح والتنوع والاستدامة ”

فندق ماريوت الزمالك (قاعة عابدة) . القاهرة

الأحد الموافق ٢٠ نوفمبر ٢٠١٦

الساعة التاسعة والنصف صباحاً

(بمشيئة الله)

”بسم الله الرحمن الرحيم”

معالي السيد المهندس / شريف إسماعيل

رئيس مجلس الوزراء

السيد المهندس / على عيسى

رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين

السيد المهندس / رفيق ضو

رئيس مجلس إدارة شركة صلب مصر - الراعى الرئيسى للمؤتمر

السيد المهندس / مجد الدين المنزلاوى

المنسق العام للمؤتمر - رئيس لجنة الطاقة و عضو مجلس إدارة

جمعية رجال الأعمال المصريين.

السيدات والسادة ضيوف المؤتمر

الحضور الكريم

يسعدنى مشاركة حضوركم الكريم فى افتتاح المؤتمر السنوى الثانى للطاقة الذى يأتى هذا العام تحت عنوان "الطاقة ... مابين الترشيح والتنوع والاستدامة" والذى يعد بمثابة ملتقى دورى لمناقشة قضية الطاقة بكافة أبعادها والتي تمثل الركيزة الأساسية لمستقبل الاستقرار والتنمية فى مصر، والتي أخذت موقعها المناسب فى عقل و قلب القيادة السياسية إدراكاً منها لأهمية ملف الطاقة، والتي تعتبر الركيزة الرئيسية وشرىان التنمية فى شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونظراً لكون مصادر الطاقة الأولية ناضبة بطبيعتها، لذلك فإنه لزاماً علينا بذل المزيد من الجهد فى كافة المجالات للحفاظ على حق الأجيال القادمة من هذه المصادر وخلق حياة أفضل لهم تقوم على أساس التنمية المستدامة التى تتماشى مع التوجهات العالمية الحديثة.

ولا يفوتني في بداية حديثي أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى السادة القائمين على تنظيم هذا المؤتمر الهام الذي يستهدف تفعيل التعاون بين منظمات الأعمال و القطاعات الحكومية لإيجاد رؤية مشتركة للفترة القادمة لتذليل العقبات أمام مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال عبر مختلف القطاعات بالدولة.

إن ما تشهده مصر من مشروعات تنموية في كافة المجالات فضلاً عن النمو السكاني واختلاف أنماط الإستهلاك والتي تمثل جميعها عوامل رئيسية في زيادة الطلب على الطاقة، الأمر الذي دفعنا للعمل حثيثاً على تطوير بدائل مستدامة للطاقة ميسورة التكلفة وصديقة للبيئة.

السيدات والسادة الحضور

في إطار السعي المستمر لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة لتوفير الطاقة الكهربائية لكل طالبيها في الوقت المحدد وبالقدرات اللازمة فقد تم تحديث استراتيجية قطاع الطاقة حتي ٢٠٣٥ بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وتم اعتمادها من المجلس الأعلى للطاقة واختيار السيناريو الأمثل ليكون هو الأساس والمرجعية لتخطيط الطاقة بمصر والذي يتضمن تعظيم مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لتصل نسبتها إلى مايزيد عن ٣٧% حتي عام ٢٠٣٥. وترتكز على خمسة محاور رئيسية وهي تحقيق أمن الطاقة، الاستدامة المالية، الحوكمة للشركات والمؤسسات التابعة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة وخلق سوق تنافسي للكهرباء فضلاً عن تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتخفيف من آثار التغيرات المناخية.

فيما يخص المحور الأول والخاص بتأمين مصادر التغذية الكهربائية:

ويتحقق ذلك من خلال تحسين كفاءة الطاقة وتنويع مصادرها فضلاً عن تدعيم شبكات نقل وتوزيع الكهرباء وتشجيع مشاركة القطاع الخاص. ويتحقق تنويع مصادر الطاقة من خلال الوصول لمزيج أمثل لتوليد الكهرباء من المصادر المختلفة، وتعظيم دور الطاقات الجديدة والمتجددة. بالإضافة إلى استخدام

تكنولوجيات لم تكن مستخدمة من قبل مثل إنتاج الكهرباء من المصادر النووية ومن الفحم وكذلك تكنولوجيا الضخ والتخزين (جارى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء أول محطة ضخ وتخزين على مستوى الشرق الأوسط بقدرة ٢٤٠٠ ميجاوات بموقع جبل عتاقة بمحافظة السويس).

ويعتبر الربط الكهربائي أحد الآليات التي تساعد على تأمين الشبكات وتقويتها، ويمثل أحد أهم المشروعات التكاملية العربية، ويشكل جانباً مضيئاً في مسيرة العمل العربي المشترك. وتحرص مصر على متابعة مشروعات الربط الكهربائي من أجل تبادل الطاقة الكهربائية وإنجاح منظومة الربط الكهربائي العربى الشامل، تمهيداً لإنشاء سوق عربية كهربائية مشتركة بين الدول العربية حيث يحقق الربط الكهربائي الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية وتكامل سياسات الطاقة الكهربائية لتحقيق أمن الطاقة والتنمية للدول المرتبطة.

هذا ومن المتوقع خلال عام ٢٠١٩ الانتهاء من الربط المصري/السعودي، والذي سيتيح لشبكتي الدولتين قدرات إضافية مقدارها (٣٠٠٠) ميجاوات، هذا بالإضافة إلى أنه سيتم مستقبلاً تقوية الربط مع دول المشرق العربي (الأردن - سوريا - لبنان - العراق) والمغرب العربي (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب)، وبذلك تصبح مصر محوراً للربط الكهربائي تربط قارات العالم الثلاث.

فيما يخص المحور الثاني (الاستدامة المالية):

وتعتمد الاستدامة المالية في قطاع الكهرباء على معالجة الخلل الحالي في الهيكل التمويلي لشركات الكهرباء وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- التعامل مع المديونية الحالية على شركات الكهرباء، وفض التشابكات المالية، سواء فيما بينها أو بينها وبين بعض الجهات الخارجية.
- إعادة هيكلة أسعار بيع الكهرباء ورفع الدعم تدريجياً.

وقد ساهمت الإصلاحات المتعلقة بالدعم في وضع القطاع مرة أخرى على المسار الصحيح مما يؤدي إلى فتح الأبواب أمام الاستثمارات لتحسين عملية تقديم الخدمة للمواطن والأنشطة الاقتصادية بشكل عام كما يمكن إعادة توجيه ما تم توفيره من دعم الطاقة إلى القطاعات الأخرى مثل الصحة والغذاء والتعليم.

وفيما يخص المحور الثالث (التطوير المؤسسي والحوكمة لشركات الكهرباء):

ويتحقق التطوير المؤسسي والحوكمة بشركات الكهرباء من خلال تحقيق عدد من الاهداف على النحو التالي:

- إعادة هيكلة الشركة القابضة لكهرباء مصر، والشركة المصرية لنقل الكهرباء في ضوء قانون الكهرباء الموحد، وما يستتبع ذلك من إعادة هيكلة أنشطة الشركة بالإضافة إلى إعادة هيكلة الموارد المالية والبشرية.
- تعظيم دور جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك في ضوء قانون الكهرباء الموحد، وبما يحقق الحيادية والشفافية لكافة الأطراف.

وفى هذا الصدد فإنه يجرى حالياً تطبيق نظام للحوكمة في الشركات التابعة للشركة القابضة لكهرباء مصر وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات في هذا الشأن ، مما يساعد على تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة ووضع مؤشرات لتقييم الأداء و سوف يعود بالنفع على كافة الأطراف.

المحور الرابع (خلق سوق تنافسي للكهرباء):

ويتحقق ذلك من خلال الأهداف التالية:

- الفصل الكامل للشركة المصرية لنقل الكهرباء عن الشركة القابضة لكهرباء مصر.
- اتخاذ اجراءات إنشاء مشغل الشبكة (TSO)، والذي سيقوم بدوره الشركة المصرية لنقل الكهرباء خلال الفترة الإنتقالية لخلق سوق تنافسى.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص.
- تعظيم دور مصر الاقليمي في أسواق الطاقة العالمية.
- تشجيع المستثمرين المحليين والدوليين للعمل في أنشطة الكهرباء من خلال

الاستمرار في تحرير سوق الكهرباء.

المحور الخامس (الحد من الانبعاثات ومراعاة التغيرات المناخية):

- ويتحقق ذلك من خلال عدة أهداف على النحو التالي:
- دعم الاستثمار في مجال تحسين كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.
- دعم السياسات اللازمة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (Greenhouse-Gas Emission) وملوثات الهواء الناتجة عن محطات إنتاج الكهرباء.

السيدات والسادة الحضور

لقد واجه قطاع الكهرباء خلال السنوات الأخيرة العديد من التحديات المتمثلة في الزيادة غير المسبوقة في معدلات استهلاك الطاقة الكهربائية بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والزيادة السكانية وعدم اتباع أساليب ترشيد استخدام الطاقة بشكل عام وكذا الفقد في الشبكات الكهربائية بنوعيه (تجاري . فني) بالإضافة إلى محدودية مصادر الوقود المتاحة حالياً على المستوى المحلي وزيادة أسعارها في السوق العالمي، فضلاً عن تقادم محطات توليد الكهرباء والاعتماد على الوقود الأحفوري في توليد ما يزيد عن ٩٠% من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة، علاوة على زيادة الاهتمام بالحفاظ على البيئة والتحول نحو استخدام مصادر الطاقة النظيفة.

وقد قام قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة المصري بتوظيف المنهج العلمي في البحث والتحليل لدراسة مشكلة تكرار انقطاع التيار الكهربائي والتعرف على أسبابها الجذرية ووضع الحلول الملائمة لها وفقاً لأهداف مرحلية قابلة للتنفيذ وقد تم التغلب على أزمة انقطاع التيار الكهربائي من خلال خطة طموحة وعاجلة حيث تم إضافة ٦٨٨٢ ميجاوات حتى نهاية عام ٢٠١٥ منها حوالي ٣٦٣٢ ميجاوات كخطة عاجلة بالإضافة إلى استكمال تنفيذ مشروعات إنتاج الكهرباء بإجمالي ٣٢٥٠ ميجاوات من محطات الخطة الخمسية.

كما تم مراجعة كفاءة محطات توليد الكهرباء التقليدية حيث تم توفير

الاستثمارات اللازمة لإجراء أعمال الصيانة والعمرات لوحدات إنتاج الكهرباء بالشبكة استعداداً لصيف ٢٠١٥ وصيف عام ٢٠١٦ بهدف التأكد من جاهزيتها واستعاضة القدرات المفقودة منها لتحقيق إدارة فعالة لهذه الأصول وتحقيق التميز في الأداء.

السيدات والسادة الحضور

وتنفيذاً لسياسات قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بشأن تنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية وفي ضوء ما تتمتع به مصر من ثراء واضح في مصادر الطاقات المتجددة والتي تشمل بشكل أساسي طاقة الرياح والطاقة الشمسية حيث تصل القدرات الكهربائية التي يمكن إنتاجها من هذه المصادر إلى ٩٠ جيجاوات (٦٠ جيجاوات من الطاقة الشمسية + ٣٠ جيجاوات من طاقة الرياح)، بالإضافة إلى ٢٨٠٠ ميجاوات من المصادر المائية وهي مستغلة بالكامل.

وقد تم إصدار القانون رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠١٤ لتحفيز الاستثمار في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة والذي يتضمن مجموعة من الآليات التي تساعد المستثمر على الدخول في هذا النشاط على رأسها التزام الدولة بشراء كامل الطاقة المنتجة من مشروعات القطاع الخاص وتقديم الضمانة السيادية التي تحفظ لأي مستثمر حقوقه في أي مشروع.

هذا وقد خطت مصر خطوات هامة للاستفادة من الإمكانيات الهائلة من

الطاقة المتجددة وفقاً لعدد من الآليات أهمها:

- المشروعات الحكومية التي تنفذها هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة بنظام (EPC + finance).
- طرح المناقصات التنافسية من خلال الشركة المصرية لنقل الكهرباء بنظام (BOO).
- قيام المستثمر ببيع الطاقة المنتجة من الطاقات المتجددة مباشرة إلى عملائه IPP وذلك من خلال استخدام شبكة الكهرباء القومية مقابل رسوم استخدام.
- تعريف التغذية للطاقات المتجددة والتي تتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال إنشاء وتملك وتشغيل محطات إنتاج وبيع الكهرباء المنتجة من الطاقة

الشمسية وطاقة الرياح.

وفى هذا الإطار فقد تم تأسيس الوحدة المركزية لمشروعات تعريفية التغذية لتسهيل التعامل مع المستثمرين، وتم تأهيل عدد ١٣٦ تحالف وشركة فى المرحلة الأولى والتي تستهدف إضافة ٤٣٠٠ ميغاوات من الطاقات الشمسية والرياح.

كما تم الإعلان عن المرحلة الثانية من مشروعات تعريفية التغذية، وقد بدأ العمل بها اعتباراً من ٢٨ أكتوبر الماضى وقد أقر مجلس الوزراء الضوابط والأسعار الخاصة بالمرحلة الثانية لبرنامج تعريفية التغذية وقد تم نشرها على جميع المستثمرين المؤهلين في المرحلة الأولى.

هذا وقد قام القطاع مؤخراً بطرح ثلاث مناقصات لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية بإجمالى قدرات ٥٥٠ ميغاوات (٢٥٠ رياح + ٢٠٠ خلايا شمسية + ١٠٠ مركزات شمسية).

وقد نجح قطاع الكهرباء المصرى في إبرام تعاقد بقيمة ٦ مليار يورو مع شركة سيمنس العالمية لإضافة قدرات جديدة للشبكة تصل إلى ١٤٤٠٠ ميغاوات موزعة على ثلاث محطات عملاقة فى (بنى سويف - البرلس - العاصمة الإدارية) كل واحدة منها ٤٨٠٠ ميغاوات (أكثر من ضعف قدرة السد العالى).

والتي تقوم بتنفيذها شركة سيمنس بالتعاون مع الشركات المصرية (أوراسكوم، السويدي)، ومن المتوقع دخول هذه المحطات على الشبكة الكهربائية اعتباراً من نهاية عام ٢٠١٦ حتى مايو ٢٠١٨.

كما يجرى حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة للإعداد لطرح إنشاء محطات إنتاج الكهرباء باستخدام تكنولوجيا الفحم النظيف بالتعاون مع القطاع الخاص بقدرات تصل إلى ٦٠٠٠ ميغاوات في موقع الحمرواين على ساحل البحر الأحمر بمشاركة شركات يابانية وصينية وكورية، وفى هذا الصدد فسوف يتم الالتزام بالمعايير البيئية الخاصة بالانبعاثات الصادرة من محطات الفحم التي أصدرتها وزارة البيئة المصرية والمطابقة للمعايير العالمية، فضلاً عن أنه سيتم إنشاء هذه المحطات بالقرب من موانئ استيراد الفحم للتغلب على أي مخاوف من إجراءات تداول الفحم.

كما تم إنجاز خطوات هامة في مجال إنشاء المحطة النووية المصرية الأولى بالضبعة والتي تتكون من أربع وحدات نووية بقدرة إجمالية ٤٨٠٠ ميجاوات بالتعاون مع الجانب الروسى ونحن في المراحل النهائية للتوقيع على عقود الإنشاء والتشغيل الخاصة بالمشروع وتتميز هذه المحطات بأنها لا يصدر عنها أي انبعاثات لغاز ثانى أكسيد الكربون فضلاً عن أنها تتمتع بأعلى معدلات الأمان العالمية المستخدمة في محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية.

السيدات والسادة الحضور

إن مزيج استهلاك الطاقة الكهربائية في مصر يحتاج إلى النظر إليه بعناية ودراسته ومراجعته حيث يتضح من توزيع نسب الاستهلاك فى القطاعات المختلفة أن القطاع المنزلى يمثل نسبة أكثر من ٤٤% من الاستهلاك الكلى بينما تمثل الصناعة نسبة ٢٦,٢% فقط وهو بخلاف ما هو موجود بدول العالم حيث أن الاستهلاك الصناعى يمثل دائماً النسبة الأكبر فى الاستهلاك، وهو ما يوجب علينا اتخاذ العديد من الاجراءات على مستوى القطاع المنزلى لترشيد الاستهلاك الذى يعنى عدم الإسراف.

ولم تستطع دولة على مستوى العالم متقدمة أو نامية مجابهة الطلب على الطاقة الكهربائية ببناء محطات توليد الكهرباء فقط ولكن كان هناك برامج لترشيد الطاقة، وبعد تحسين كفاءة الطاقة ركناً أساسياً فى استراتيجية الطاقة فى مصر. وتتميز العوائد من الاستثمار فى مجال ترشيد الطاقة بأنها أكثر من الاستثمار فى إنشاء محطات توليد الكهرباء وبالتالي خفض حجم الانفاق الحكومى فى دعم الطاقة، وهناك عائد مباشر على المستهلكين من خلال خفض فاتورة استهلاك الكهرباء هذا بخلاف عامل الوقت الذى يستغرقه إنشاء المحطات والذى لا يقل عن ثلاث سنوات.

ومن أهم دوافع قطاع الكهرباء نحو الاستخدام الأمثل للطاقة: تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، تقليل كثافة الاستهلاك الحالية، الحد من زيادة الاستهلاك المنزلى للكهرباء، تحسين معدل استهلاك الوقود اللازم للإنتاج، وتقليل

الفقد الكهربى بالشبكة، بالإضافة إلى تقليل التكلفة الاستثمارية العالية لإدخال محطات توليد كهرباء جديدة وهناك عائد مباشر على المواطن لتقليل فاتورة استهلاكه الشهرى.

ولقد قام قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بالبدا بنفسه واتخاذ العديد من الإجراءات لتحسين كفاءة الطاقة والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى كما يلى:

من جانب الإمداد بالطاقة قام القطاع بتنفيذ عدد من الإجراءات منها:

- رفع كفاءة وحدات توليد الكهرباء القائمة، واستخدام وحدات التوليد ذات السعات الكبيرة ووحدات التوليد بتكنولوجيا الضغوط فوق الحرجة (Super Critical) والليان يتميزان بالكفاءة العالية وتحويل الوحدات الغازية القديمة للعمل بنظام الدورة المركبة وذلك للعمل على تخفيض معدل استهلاك الوقود وبالتالي تخفيض سعر تكلفة إنتاج وحدة الكيلووات.
- التشغيل الاقتصادى الأمثل لمحطات التوليد وتطبيق نظم الصيانة المبرمجة لمكونات محطات التوليد والاحلال والتجديد لمحطات توليد الطاقة القديمة، والتوسع فى توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة.
- تحسين معامل القدرة للأحمال الكهربائية (Power Factor) والذى يعد أحد العوامل الهامة المؤثرة فنياً واقتصادياً على أداء الشبكة.
- الاهتمام بصيانة كافة مكونات شبكات الجهد المتوسط والمنخفض طبقاً لبرامج زمنية مخططة بهدف الحفاظ على الأصول التى يمتلكها قطاع الكهرباء. وتمثل تلك الإجراءات أحد الآليات اللازمة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى وبالتالي الحفاظ على البيئة وذلك تفعيلاً لمخرجات مؤتمر الأطراف (COP 21) بباريس ديسمبر ٢٠١٥.

وفي جانب الطلب على الطاقة:

تم تنفيذ العديد من الإجراءات في هذا الشأن في القطاعات المختلفة أذكر منها على سبيل المثال:

- توريد وتوزيع عدد ١٣ مليون لمبة موفرة (LED) على المستهلكين بالتقسيط على فاتورة الكهرباء، حيث تم حتى الآن توزيع حوالى ٩,٥ مليون لمبة ليد.
- تم توقيع مذكرة تفاهم لتفعيل أكواد كفاءة الطاقة بالمبانى مع وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية بهدف ترشيد الاستهلاك والتأكد من تطبيق أكواد كفاءة الطاقة في المباني.
- تم إصدار المواصفات القياسية لكفاءة الطاقة للعديد من الأجهزة الكهربائية وجاري اعداد المواصفات الفنية لباقي الأجهزة الكهربائية بالتعاون مع وزارة الصناعة والهيئة المصرية للمواصفات والجودة.

كما تركز الرؤية المستقبلية لقطاع الكهرباء المصرى على التحول التدريجى للشبكة الحالية من شبكة نمطية إلى شبكة ذكية تستخدم التكنولوجيات الحديثة ونظم المعلومات ويوجد بها تفاعل مابين المُشغل والمستهلك لإدارة الطلب على الطاقة والاستفادة الكاملة من كافة الإمكانيات المتاحة وسوف تساهم بشكل كبير في ترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة الكهربائية، وفى هذا الإطار وسعيًا من قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة لتوفير الطاقة الكهربائية لكافة الاستخدامات بدرجة عالية من الجودة من خلال الحلول التكنولوجية الحديثة واستخدام العدادات الذكية في شبكة الكهرباء لتحسين الأداء الفني للشبكة فإنه:

- يجري تنفيذ مشروع تجريبى لتركيب عدد حوالى (٢٥٠ ألف) عداد ذكى نطاق ستة شركات توزيع وهم (شمال القاهرة - جنوب القاهرة - الإسكندرية - القناة - جنوب الدلتا - مصر الوسطى).
- ومن المستهدف تغيير جميع العدادات بالشبكة الكهربائية بعدادات أخرى ذكية والتي تقدر بحوالى ٤٠ مليون عداد ذكي بالإضافة إلى إنشاء شبكات الاتصال ومراكز البيانات الخاصة بها.
- كما تم تركيب مايقرب من ٢,٤ مليون عداد مسبق الدفع بشركات توزيع

الكهرباء.

وفى مجال الإنارة العامة تم توقيع عقد بين وزارات التنمية المحلية والمالية والكهرباء والهيئة العربية للتصنيع لتنفيذ مشروع تخفيض الاستهلاك في الإنارة العامة بأعمدة الشوارع الذى يبلغ عددها ٣,٨٩ مليون كشاف إنارة عن طريق استبدال كشافات الإنارة الحالية (٢٥٠-٤٠٠ وات) صوديوم بكشافات صوديوم على الضغط (١٠٠-١٥٠ وات) بالإضافة الى كشافات الليد وجاري استكمال مراحل توريد وتركيب هذه الكشافات، وسيصل إجمالي الوفرة السنوي المتوقع تحقيقه بعد الانتهاء من هذا المشروع ٦٨٥ ميجاوات بما يوازى حوالى ٩٠٤ مليون كيلوات ساعة.

ولما كان من الأهمية القصوى زيادة ثقافة الترشيد لدى المستهلك النهائي، فقد قامت وزارة الكهرباء بإطلاق حملة إعلامية تستهدف كافة أطياف المجتمع وذلك بهدف رفع الوعي بأهمية ترشيد الكهرباء وبتحويل من البنوك الوطنية.

السيدات والسادة الحضور

كل هذا ومازال أماننا العديد من التحديات التي يجب ان نواجهها والصعوبات التي يجب أن نتغلب عليها وتتعلق برفع كفاءة شبكات النقل والتوزيع، وتحقيق استراتيجية مزيج الطاقة، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وتأكيد قدرة المصريين على حل المشكلات والتغلب عليها.

لقد مضى الوقت الذي تقوم فيه الدولة بالإنفراد بعناصر الانتاج والتنمية المختلفة، وأن الاعتماد على مشاركة كل من القطاعي الحكومي والخاص جنباً إلى جنب ضرورة لاغني عنها وعلى الدولة أن تقوم بتوفير الضمانات والظروف الملائمة لتشجيع الاستثمارات خاصة في مجال الطاقة الكهربائية من المصادر التقليدية بالإضافة إلى الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة التي تعتبر قاطرة التنمية في الدول المتقدمة والفقيرة على السواء وهو ما نعمل عليه.

وفي النهاية أتقدم بوافر الشكر لجمعية رجال الأعمال المصريين على حرصها الدائم لتحقيق التكامل مع الحكومة من أجل تحقيق الأهداف القومية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في شتى المجالات.

أشكركم.... وأتمني لكم التوفيق.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..